

التقرير الاقتصادي الشهري

سبتمبر 2020

المحتويات

3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
3	1.1 تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ودولة الكويت.....
4	2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
6	3.1 سوق الأوراق المالية.....
8	4.1 معدل التضخم.....
10	5.1 التطورات النقدية.....
13	ثانياً: التطورات النفطية.....
13	1.2 الإنتاج والأسعار.....
15	2.2 معدل النمو العالمي.....
16	3.2 الطلب العالمي على النفط.....
18	4.2 العرض العالمي من النفط.....
19	5.2 التجارة النفطية، والمخزون النفطي.....
20	6.2 تطور عدد الحفارات النفطية.....
21	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
21	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
21	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
22	2.1.3 معدل التضخم.....
23	3.1.3 معدل البطالة.....
24	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
24	1.2.3 الحساب الجاري.....
25	2.2.3 معدل التضخم.....

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ودولة الكويت

صدر في 13 أكتوبر 2020 تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر من نفس العام. وبقدر تعلق الأمر بدولة الكويت فقد أعاد تقييم معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي المتوقع لعام 2020 ليكون (-8.1%)، بدلاً من (-1.1%) المقدّر في تقرير إبريل 2020. مع توقع معدل نمو موجب عام 2021 ليصل إلى (0.6%) و(2.4%) لعام 2025.

وبالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فتأتي عُمان في مرتبة أقل معدل نمو متوقع لعام 2020 (-10.0%)، ثم الإمارات (-6.6%)، والبحرين (-4.9%)، والسعودية (-5.4%)، وقطر (-4.5%). مع تعافي محتمل لمعدل النمو، عام 2020، لكافة دول المجلس (معدلات نمو موجبة)، ما عدا عُمان (-0.5%). ويوضح الجدول (1) ملخصاً لمعدلات النمو الحقيقية لدولة الكويت، بالمقارنة مع دول المجلس، عامي 2020، و 2021. وكذلك رصيد الحساب الجاري المتوقع لنفس الفترة.

جدول (1): ملخص أداء معدلات النمو، ورصيد الحساب الجاري المتوقعة لدولة الكويت

بالمقارنة مع دول مجلس التعاون، عامي 2020 و 2021

رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%)		معدل النمو الحقيقي (%)		الدولة
2021	2020	2021	2020	
2.8-	6.8-	0.6+	8.1-	الكويت
12.9-	14.6-	0.5-	10.0-	عُمان
2.6+	0.6-	2.5+	4.5-	قطر
1.6-	2.5-	3.1+	5.4-	السعودية
7.5+	3.6+	1.3+	6.6-	الإمارات
5.7-	8.0-	2.3+	4.9-	البحرين

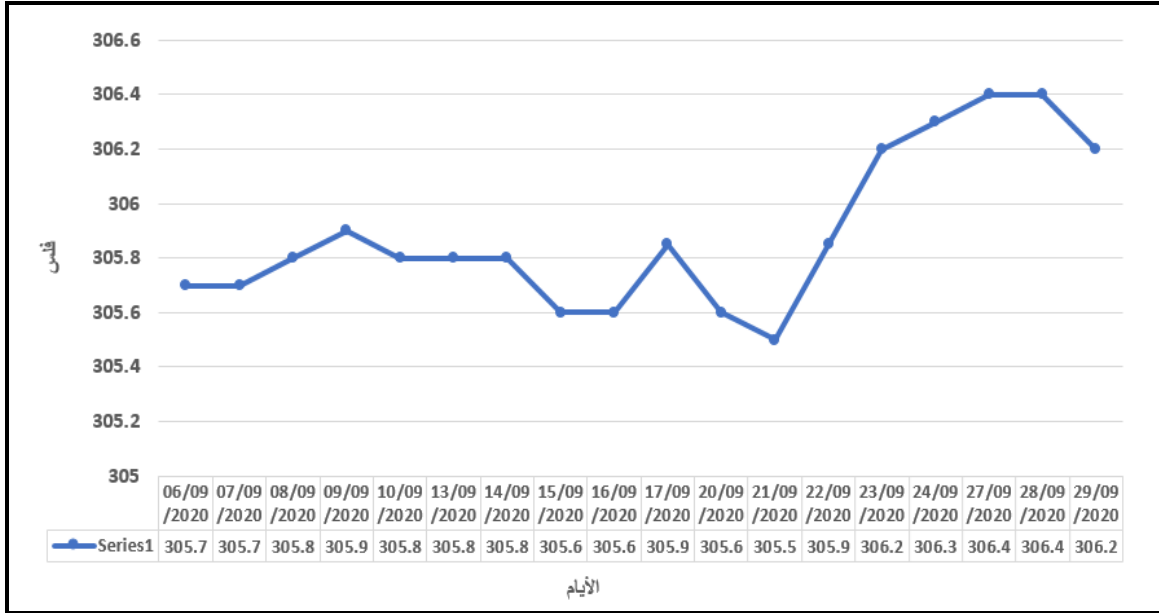
المصدر: مجمّع من تقرير IMF, World Economic Outlook, October 2020.

2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

وصل أعلى سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر سبتمبر 2020، إلى (306.4) فلس. في حين وصل السعر أول الشهر إلى (305.4) فلس، وفي آخر الشهر إلى (306.2) فلس، أي بمعدل ارتفاع بلغ (0.26%). ويوضح الشكل (1) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (1): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)

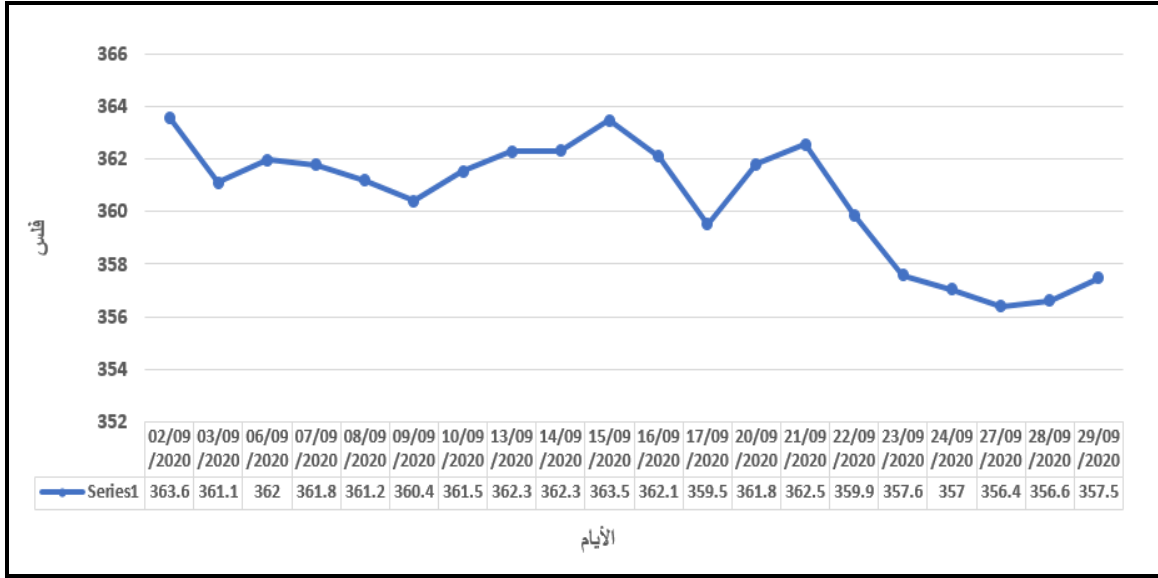
سبتمبر 2020



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

أما في حالة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو فقد وصل أعلى سعر، خلال سبتمبر 2020، إلى (363.47) فلس. ووصل السعر أول الشهر إلى (361.95) فلس، وآخر الشهر (357.36) فلس، وبمعدل انخفاض بلغ (-1.24%). ويوضح الشكل (2) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (2): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو (فلس)
سبتمبر 2020

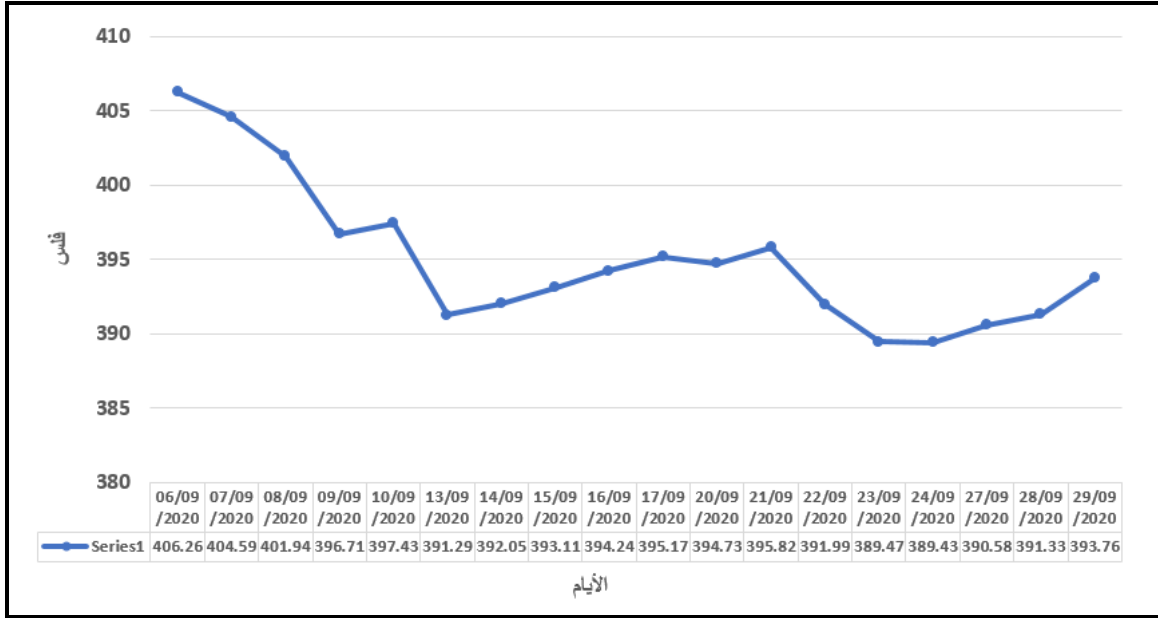


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

في حين شهد أعلى سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الإسترليني، خلال سبتمبر 2020، مستوى بلغ (406.26) فلس. ووصل السعر أول الشهر إلى (406.26) فلس، وآخر الشهر إلى (393.76) فلس، أي بمعدل انخفاض بلغ (-0.12%). ويوضح الشكل (3) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (3): تطور سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي (فلس)

سبتمبر 2020



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

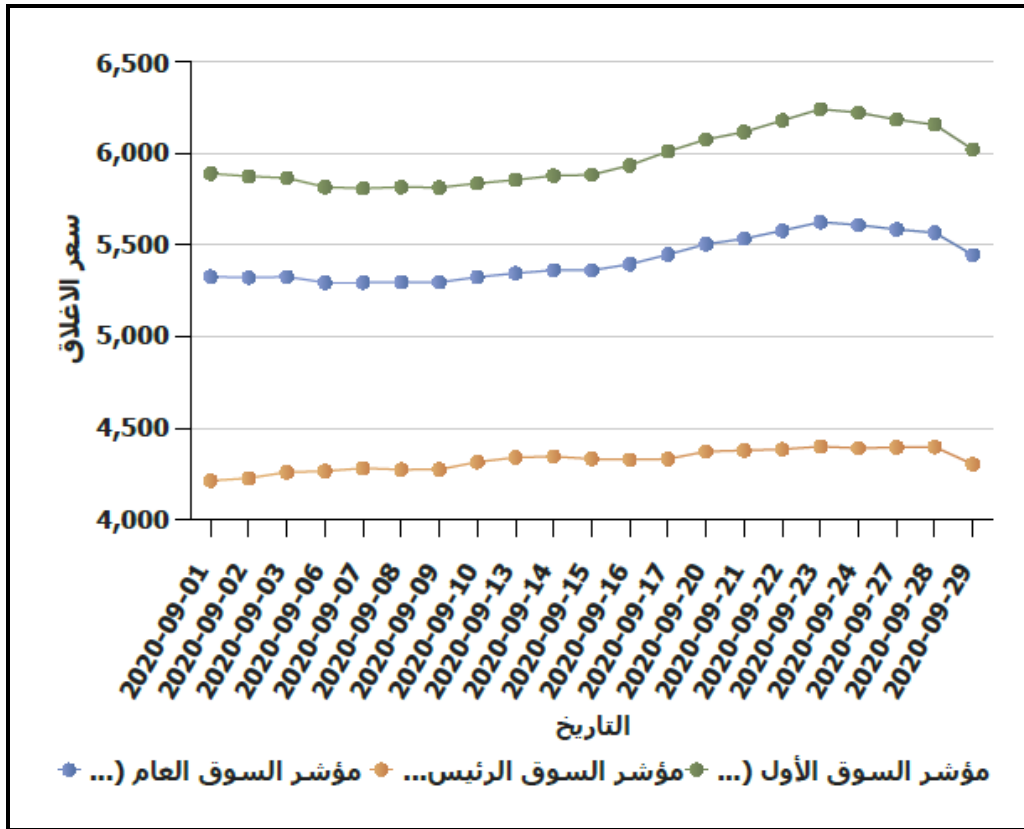
3.1 سوق الأوراق المالية

تميّز سوق الأوراق المالية، وللشهر الثاني، بالأداء الجيد. حيث انتهت قيم مؤشرات السوق بالمنطقة الخضراء نهاية شهر سبتمبر 2020. ويعود ذلك الأداء الإيجابي لعدة أسباب منها: شراء الأسهم القيادية المدرجة خاصة تلك الأسهم المقترح انضمامها لمؤشر "مورجان ستانلي" بحلول شهر نوفمبر من العام الجاري، بالإضافة إلى كامل إدراج شركة البورصة بالسوق بدءاً من شهر أغسطس السابق. ورغم هذه التطورات الإيجابية، إلا أن أداء البورصة نهاية شهر سبتمبر قد اتسم بالانكماش الواضح بسبب وفاة المغفور له بإذن الله صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وقد انعكس الأداء الجيد للسوق، خلال سبتمبر، من خلال عدة مؤشرات منها: تحقيق مكاسب رأسمالية خلال هذا الشهر تفوق (990) مليون دينار، بعد أن وصلت القيمة السوقية إلى حوالي (31.5) مليار دينار نهاية الشهر. كما حققت قيمة التداول نمواً شهرياً بلغ حوالي (56%) خلال

الشهر المذكور، كما حقق عدد الأسهم المتداولة نمواً شهرياً بلغ حوالي (120%). بالإضافة إلى إقبال مؤشر السوق الأول، نهاية شهر سبتمبر، بنمو شهري بلغ حوالي (2.8%). وكذلك الحال مع مؤشر السوق الرئيسي بمعدل نمو شهري بلغ حوالي (2.8%)، أيضاً. أما المؤشر العام فقد حقق نمواً شهرياً وصل إلى (2.85%). وفي حالة المؤشر الرئيسي وصل معدل النمو الشهري إلى حوالي (3.2%). ويوضح الشكل (4) تطور مؤشرات السوق خلال شهر سبتمبر 2020.

شكل (4): تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، سبتمبر 2020



المصدر: موقع سوق الأوراق المالية.

أما فيما يتعلق بالأداء القطاعي للسوق فقد احتل قطاع "التأمين" المرتبة الأولى حيث سجّل مؤشر النمو الشهري له حوالي (8.2%)، يليه قطاع "العقارات"، وبنمو شهري بلغ حوالي (8.1%)، ثم قطاع "الصناعات التحويلية" (4.1%). في حين شهدت "القطاعات الاستهلاكية" تراجعاً شهرياً

بحوالي (3.6%)، ثم قطاع "الاتصالات" بتراجع شهري بلغ حوالي (1.8%)، ثم "الرعاية الصحية" (1.1%).

وبالإشارة إلى (كمية) التداول، قطاعياً، فقد تصدر قطاع "الخدمات المالية" بعدد أسهم بلغ حوالي (2.8) مليار سهم خلال سبتمبر، ويشكل هذا العدد حوالي (33.8%) من إجمالي عدد الأسهم المتداولة البالغة حوالي (8.285) مليار سهم. يليه قطاع "العقارات" بحوالي (2.0) مليار سهم (24.4%)، ثم قطاع "البنوك" بحوالي (1.5) مليار سهم (19.1%).

وفي مجال (قيمة) التداول قطاعياً تسيد قطاع "البنوك" المرتبة الأولى بقيمة حوالي (536.82) مليون دينار وبما نسبته حوالي (50%) من إجمالي قيمة التداول خلال سبتمبر والبالغة حوالي (1.0) مليار دينار. يليه قطاع "الخدمات المالية" بقيمة (221.981) مليون دينار (20.7%)، وقطاع "العقار" بقيمة (73.444) مليون دينار (6.8%).

4.1 معدل التضخم

عرض تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الصادر من الإدارة المركزية للإحصاء، لشهر أغسطس 2020، ارتفاعاً لمعدل التضخم (الإجمالي)، على أساس شهري (يوليو/ أغسطس 2020) ليصل إلى (0.43%) في أغسطس، وعلى أساس سنوي (أغسطس 2020/2019) ليصل إلى (2.18%).

وكان أكبر ارتفاع، على أساس المجموعات السلعية والخدمية، شهرياً، متركز في مجموعة "الترفيه والثقافة" (1.45%)، ثم "الأغذية والمشروبات" (1.32%)، و"المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة" (0.64%)، و"السلع والخدمات المتنوعة: عناية شخصية وأمتعة شخصية" (0.52%).

أما على أساس سنوي فقد تركز أعلى معدل للتضخم في مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" (5.51%)، ثم "الأغذية والمشروبات" (5.02%)، و"المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة" (3.73%)، و"السجائر والتبغ" (3.29%)، و"الكساء والملبوسات" (3.26%).

في حين وصل معدل التضخم (الأساس)، باستبعاد الأغذية والمشروبات، على أساس شهري، في أغسطس، إلى (0.26%)، وعلى أساس سنوي إلى (1.64%). أما معدل التضخم (الأساس)، باستبعاد خدمات السكن، فقد وصل شهرياً إلى (0.60%)، وسنوياً إلى (3.23%). ويوضح الشكل الجدول (2) تطور معدل التضخم (التغير النسبي) لشهر أغسطس 2020 شهرياً، وسنوياً.

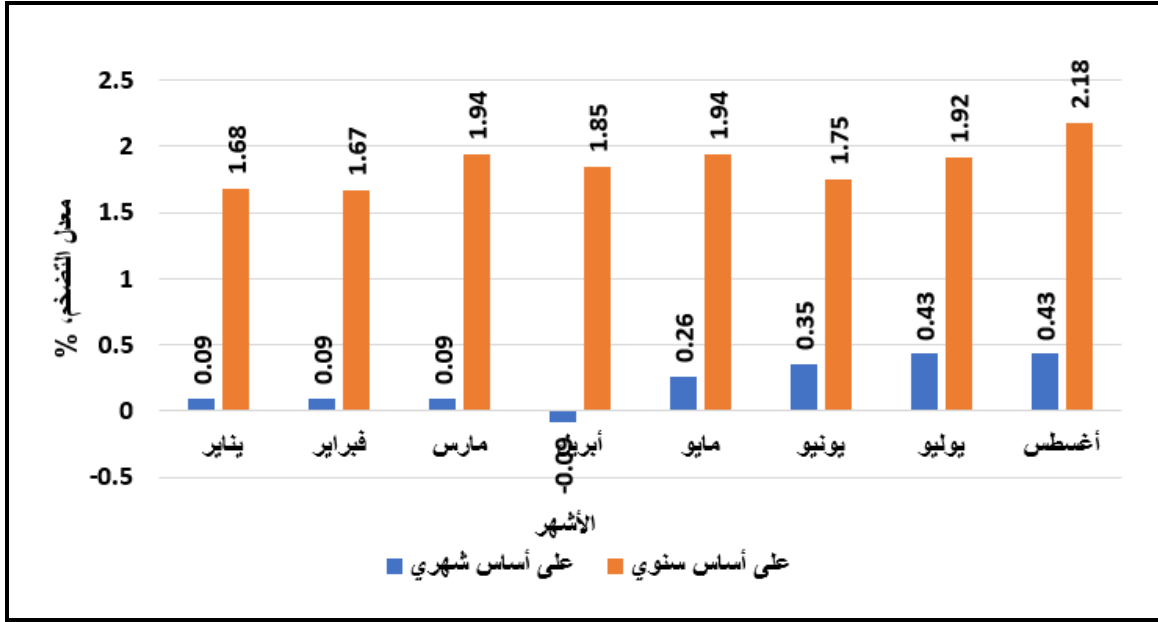
جدول (2): تطور الأرقام القياسية ومعدل التضخم
أغسطس 2020 (%)

التغير السنوي (%)	التغير الشهري (%)	أغسطس 2020	يوليو 2020	أغسطس 2019	المجموعات الرئيسية		
▲	2.18	▲	0.43	117.1	116.6	114.6	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	5.02	▲	1.32	115.1	113.6	109.6	الأغذية والمشروبات
▲	3.29	-	0.00	135.0	135.0	130.7	السجائر والتبغ
▲	3.26	▲	0.36	110.9	110.5	107.4	الكساء وملبوسات القدم
-	0.00	-	0.00	115.0	115.0	115.0	خدمات المسكن
▲	3.73	▲	0.64	125.0	124.2	120.5	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	1.38	▲	0.09	110.4	110.3	108.9	الصحة
▲	0.40	-	0.00	125.7	125.7	125.2	النقل
▲	2.82	-	0.00	112.9	112.9	109.8	الاتصالات
▲	2.47	▲	1.45	112.0	110.4	109.3	الترفيهية والثقافية
▲	1.72	-	0.00	124.2	124.2	122.1	التعليم
▼	0.08-	-	0.00	122.5	122.5	122.6	المطاعم والفنادق
▲	5.51	▲	0.52	114.9	114.3	108.9	السلع والخدمات المتنوعة
▲	1.64	▲	0.26	117.5	117.2	115.6	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	3.23	▲	0.60	118.1	117.4	114.4	باستثناء خدمات السكن

المصدر: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الإدارة المركزية للإحصاء، أغسطس، 2020.

ويوضح الشكل (5) تطور معدل التضخم الشهري والسنوي للفترة يناير - أغسطس 2020.

شكل (5): معدل التضخم بدولة الكويت، على أساس شهري وسنوي
يناير - أغسطس 2020 (%)



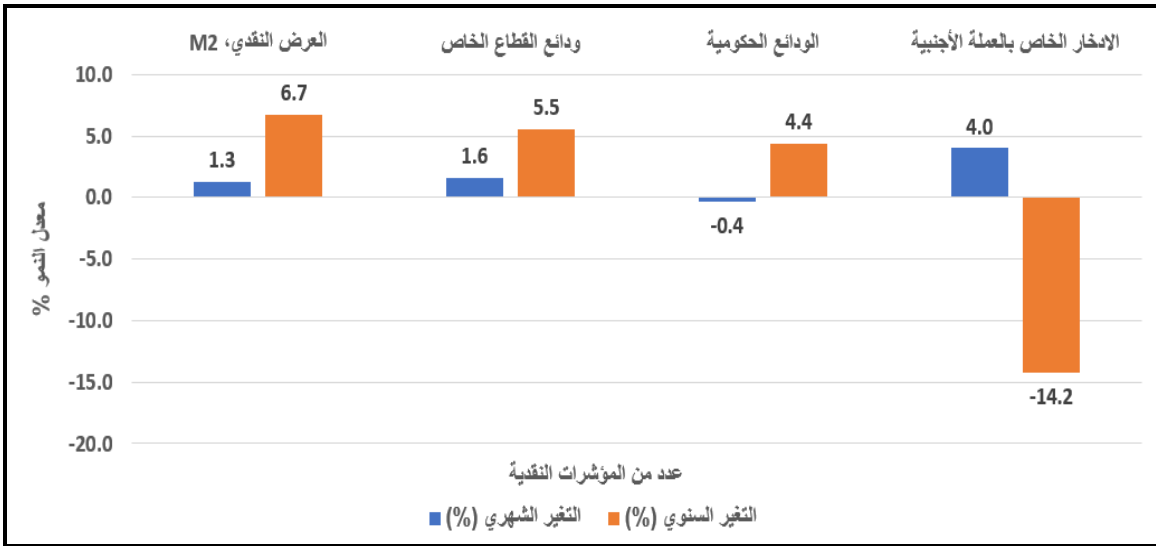
المصدر: مجمعة من موقع الإدارة المركزية للإحصاء.

5.1 التطورات النقدية

أشارت إحصاءات بنك الكويت المركزي عن التطورات النقدية لشهر أغسطس 2020، المنشورة في 12 أكتوبر، إلى نمو العرض النقدي (M2) بنحو (1.3%)، على أساس شهري (يوليو/أغسطس 2020)، وبنحو (6.7%) على أساس سنوي (أغسطس 2020/2019). وتركزت عوامل التأثير على عرض النقود، على أساس شهري، في "التغيرات في صافي الأصول الأجنبية" (485.7 مليون دينار)، منها ما يخص بنك الكويت المركزي (493 مليون دينار)، وما يخص البنوك المحلية (-7.2 مليون دينار). أما العامل الثاني المؤثر في عرض النقود، على أساس شهري، فيتمثل في تغيير صافي الأصول المحلية (22.4 مليون دينار). ويتوزع هذا التغيير في الأصول المحلية بين تغيير في المطالب على القطاع الخاص (190.9 مليون دينار)، ومطالب على الحكومة (-203.5 مليون دينار)، ونقص في ودائع الحكومة (3.5 مليون دينار)، وتغييرات أخرى في الأصول المحلية باتجاه الانخفاض (31.5 مليون دينار).

أما فيما يخص مجموعة المؤشرات النقدية الثانية (الأولى عرض النقود) فقد تجسّدت في ارتفاع ودائع القطاع الخاص بالجهاز المصرفي المحلي بنحو (1.6%)، على أساس شهري، و(5.5%) على أساس سنوي. مع اتجاه لانخفاض الودائع الحكومية بشكل طفيف (-0.4%) شهرياً، وارتفاع (4.4%) سنوياً. أما الادخارات الخاصة بالعملة الأجنبية فقد ارتفعت، شهرياً، بمعدل (4.0%)، وانخفضت، سنوياً، بشكل ملحوظ (-14.2%)، وذلك بسبب اتجاه أسعار الفائدة على الدولار بالانخفاض أسرع من على الودائع بالدينار، ضمن أسباب أخرى. ويوضح الشكل (6) تطور معدلات نمو المؤشرات النقدية، المشار إليها أعلاه، على أساس شهري وسنوي.

شكل (6): معدل النمو الشهري، والسنوي، لعدد من المؤشرات النقدية
أغسطس 2020 (%)

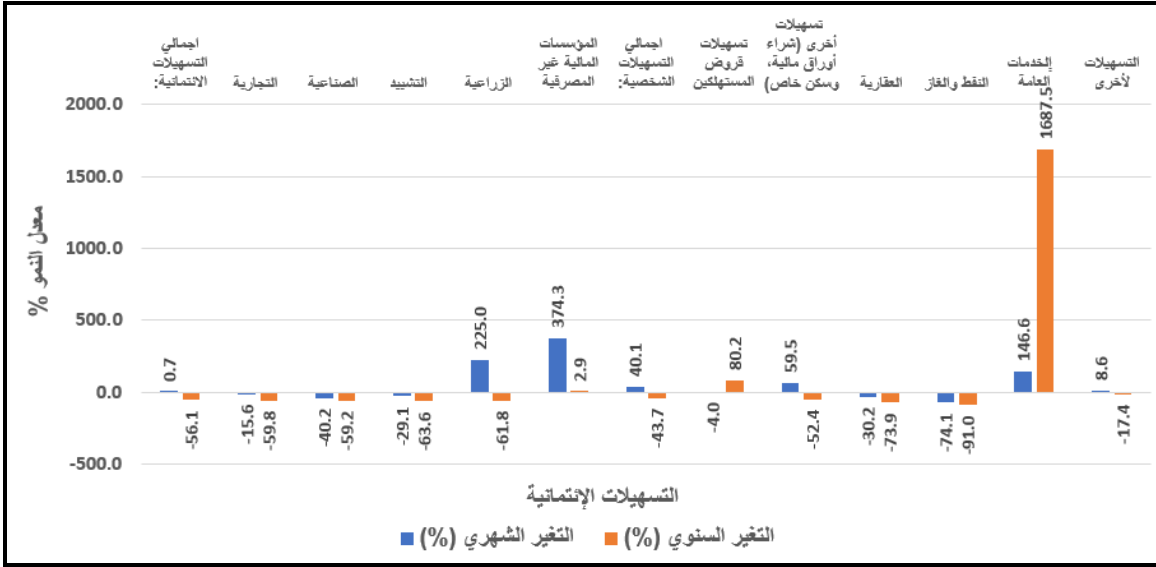


المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

أما المجموعة الثالثة من المؤشرات النقدية، التسهيلات الائتمانية ومكوناتها، فقد شهدت، على المستوى الإجمالي، نمواً متواضعاً، على المستوى الشهري، بنحو (0.7%)، مع انخفاض شديد، على المستوى السنوي، بنحو (56.1%). ويفسر هذا الانخفاض بتطورات الحظر وآثاره على الائتمان المحلي قبل عام، ولآن.

وتركز أكبر نمو موجب للتسهيلات الائتمانية، على أساس شهري، في حالة المؤسسات المالية غير المصرفية (+374.3%)، ثم التسهيلات الشخصية (+40.1%) والتي تركّزت في التسهيلات الأخرى (شراء أوراق مالية، وسكن خاص) (+59.5%)، مع انخفاض قروض المستهلكين (-4.0%) وتجدد أكبر انخفاض في القطاع النفطي (-74.1%)، والصناعة (-40.2%)، والعقار (-30.2%)، والقروض التجارية (-15.6%). ويوضح الشكل (7) تطور معدلات النمو الشهرية والسوية لإجمالي ومكونات التسهيلات الائتمانية.

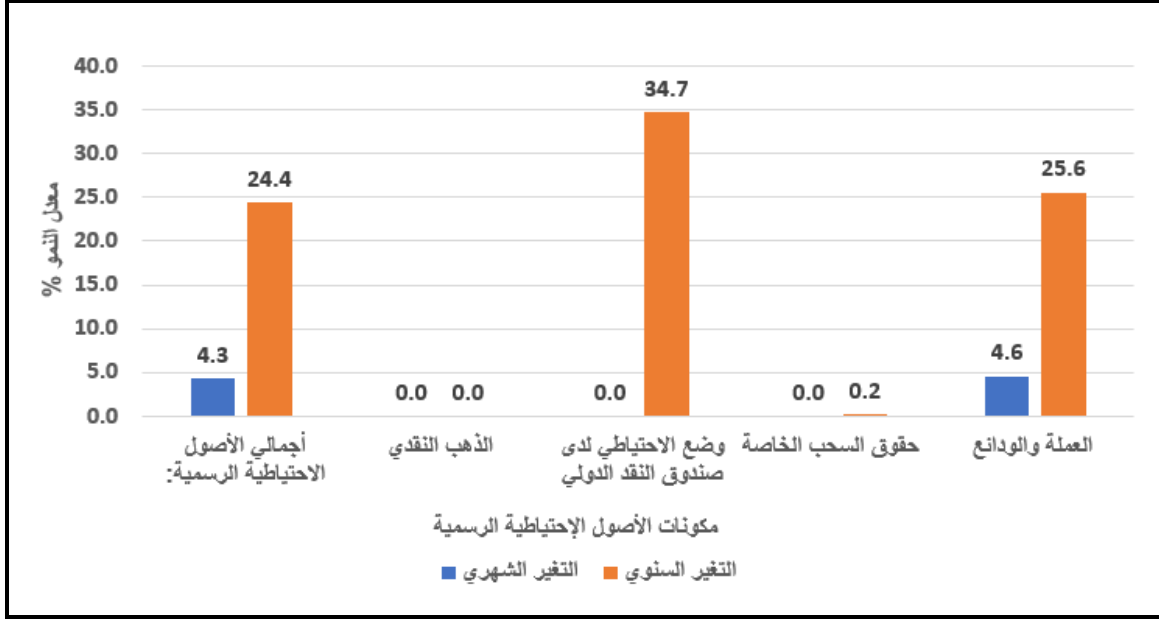
شكل (7): معدل النمو الشهري، والسوي، للتسهيلات الائتمانية
أغسطس 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وبقدر تعلق الأمر بالمجموعة الرابعة من المؤشرات النقدية، الأصول الاحتياطية الرسمية ومكوناتها، أشارت إحصاءات شهر أغسطس 2020، إلى استقرار نمو شهري لهذه الأصول بنحو (+4.3%)، وسوي بنحو (+24.4%). وقد اتسمت معدلات نمو مكونات هذه الأصول، على المستوى الشهري، بالاستقرار، في حالات "احتياطي الذهب لدى صندوق النقد"، و"الذهب النقدي"، و"حقوق السحب الخاصة". مع ارتفاع مساهمة "العملة والودائع" (+4.6%). ويوضح الشكل (8) تطور معدل نمو مكونات هذه الأصول شهرياً وسنوياً.

شكل (8): معدل النمو الشهري، والسنوي، لمكونات الأصول الاحتياطية الرسمية
أغسطس 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

أما المجموعة الخامسة، أسعار الفائدة على الودائع، فقد شهد معدل نمو جميع هذه الأسعار، سواء على الدينار أو الدولار، نمواً سالباً، شهرياً و سنوياً. إلا أن معدل النمو السالب كان أقل بكثير، في حالة الودائع على الدينار ولمختلف الأجل، بالمقارنة مع الانخفاض في معدل نمو أسعار الفائدة على الودائع الدولارية، الأمر الذي يعكس أحد أهم أهداف السياسة النقدية الرامية إلى تشجيع الإيداعات بالعملة المحلية والمحافظة على الفجوة بين أسعار الفائدة بالعملة المحلية والأجنبية.

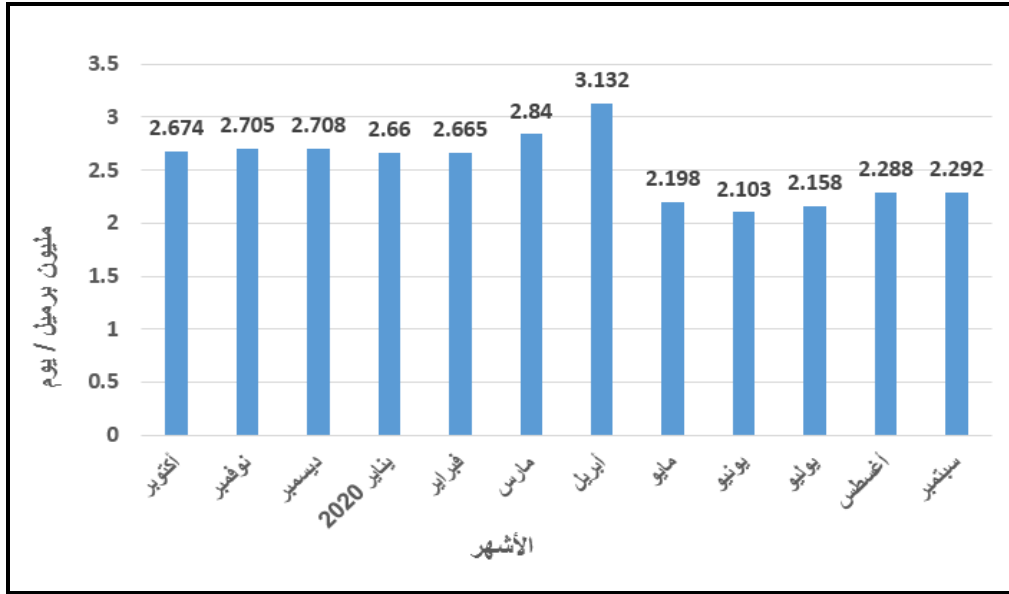
ثانياً: التطورات النفطية

1.2 الإنتاج والأسعار

وفقاً للتقرير الشهري، أكتوبر 2020، الصادر من منظمة أوبك، وصل مستوى إنتاج المنظمة، خلال شهر سبتمبر من نفس العام، إلى (24.11) مليون برميل/ يوم، وبانخفاض بلغ (-0.05)

مليون برميل/ يوم عن شهر أغسطس السابق. وتركز أكبر ارتفاع للإنتاج في حالة ليبيا (+53 ألف برميل/ يوم)، والعراق (+46 ألف برميل/ يوم)، والسعودية (+35 ألف برميل/ يوم)، وفنزويلا (+32 ألف برميل/ يوم). أما أكبر انخفاض في الإنتاج فقد تحقق في حالة الإمارات (-239 ألف برميل/ يوم)، وغينيا الاستوائية (-15 ألف برميل/ يوم)، والكابون (-4 ألف برميل/يوم). أما في حالة دولة الكويت فقد وصل إنتاجها، خلال سبتمبر، إلى (2.292) مليون برميل/ يوم، وبارتفاع بلغ (7) ألف برميل/ يوم عن الشهر السابق. ويوضح الشكل (9) تطور إنتاج النفط الكويتي خلال العام الماضي المنتهي في سبتمبر 2020.

شكل (9): تطور الإنتاج النفطي بدولة الكويت
أكتوبر 2019 - سبتمبر 2020
(مليون برميل/ يوم)

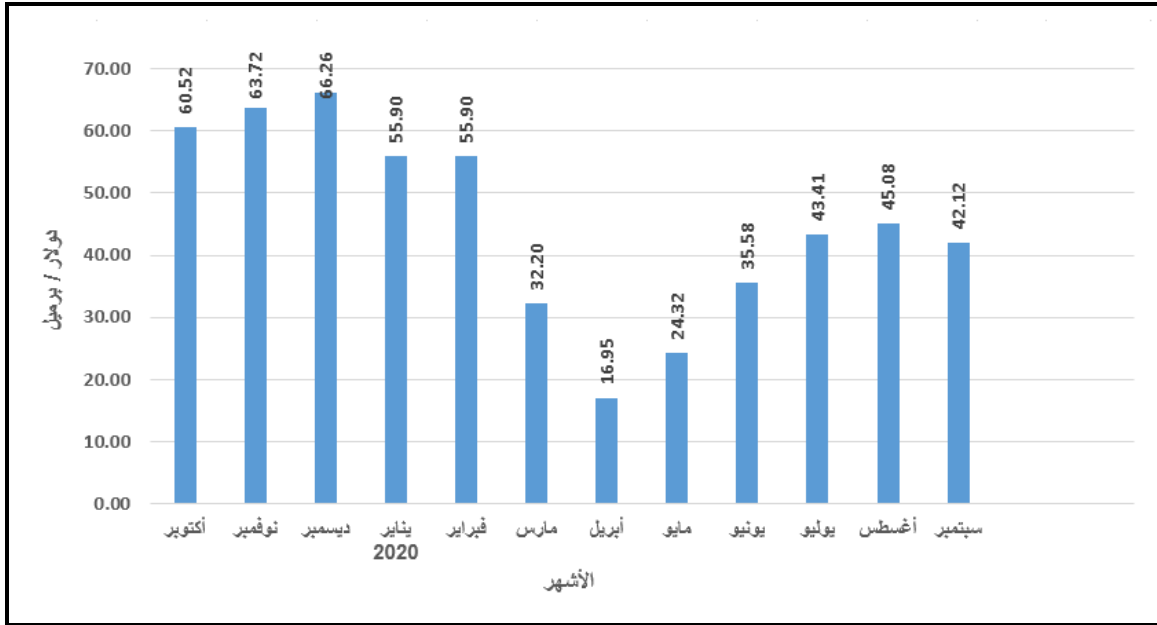


المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, October, 2020.

أما على مستوى الأسعار فقد شهدت انخفاضاً خلال شهر سبتمبر بعد أربعة أشهر سابقة من الارتفاعات. حيث انخفض سعر سلة أوبك المرجعي بنحو (3.65) دولار/ برميل، ليصل إلى (41.5) دولار/ برميل. أما على مستوى دولة الكويت فقد وصل سعر برميل النفط المصدر، خلال

سبتمبر، إلى (42.12) دولار/ برميل، وبانخفاض (-2.96) دولار/ برميل عن شهر أغسطس السابق. ويوضح الشكل (10) تطور هذا السعر خلال العام الماضي المنتهي في سبتمبر 2020.

شكل (10): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر
أكتوبر 2019 – سبتمبر 2020
(دولار/ برميل)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, October, 2020.

2.2 معدل النمو العالمي

في ظل استمرار تأثيرات فيروس كورونا خلال الربع الرابع من العام الجاري، فقد ظهرت العديد من الاتجاهات الخاصة بمعدل النمو حسب حالة كل مجموعة من البلدان. فهناك، أولاً، البلدان التي نجحت نسبياً في احتواء الفيروس في الربع الأول من العام، وكذلك ضحّت حُزم مالية لإنعاش الاقتصاد. لذا فإن هذه المجموعة تعتبر في وضع أفضل نسبياً: الصين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث يتوقع أن تحقق الصين معدل نمو لعام 2020، وفقاً لتقديرات شهر سبتمبر من نفس العام، تقدّر بحوالي (2.0%)، وبارتفاع (0.2%) عن تقديرات شهر أغسطس الماضي. مع تحسّن معدل النمو المتوقع لمنظمة التعاون الاقتصادي بنحو (0.3%). أما مجموعة البلدان الثانية فتشمل

تلك المعتمد على قطاع الخدمات، مثل السياحة والسفر، والنقل، والضيافة، والتي يتوقع أن يستمر انخفاض معدل النمو للعام الجاري.

في ظل هذه الاتجاهات فقد بقي تقدير معدل النمو العالمي المتوقع لعام 2020، وفقاً لتقديرات سبتمبر، بدون تغيير عن تقديرات شهر أغسطس (-4.1%). مع تحسّن في معدل النمو المتوقع للولايات المتحدة بحوالي (0.9%) ليصبح (-4.2%) لعام 2020. مع رفع معدل النمو لمنظمة التعاون الاقتصادي، أيضاً، ليصبح (-5.7%) وبتحسّن (0.3%). واستمرت منطقة اليورو بدون تغيير عند (-7.7%)، وانخفاض تقديرات المملكة المتحدة بنحو (-0.2%) ليصبح المعدل (-9.0%). وكذلك الأمر بالنسبة لليابان (-5.7%)، والهند (-7.5%)، وبانخفاض قدره (-0.2%)، و(-1.3%)، تبعاً. واستمرار معدل نمو روسيا كما هو المقدّر بالشهر السابق (-4.9%). ويوضح الجدول (3) توقعات معدل النمو لعدد من الأقاليم الاقتصادية وعدد من الدول، لعام 2020.

جدول (3): إعادة تقدير معدلات النمو، لشهر سبتمبر، لعام 2020 (%)

روسيا	البرازيل	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	2020
4.9-	6.2-	7.5-	2.0	5.7-	9.0-	7.7-	4.2-	5.7-	4.1-	الاختلاف عن تقديرات شهر أغسطس 2020
0.0	0.3	1.3-	0.2	0.2-	0.2-	0.0	0.9	0.3	0.0	

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, October, 2020.

3.2 الطلب العالمي على النفط

وفقاً لتقديرات شهر سبتمبر 2020، يتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط، عام 2020، بحوالي (9.47) مليون برميل/يوم ليصل إجمالي الطلب إلى حوالي (90.29) مليون برميل/يوم. وساهمت البيانات الفعلية لمجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى خفض الطلب بأكثر من (0.06) مليون برميل/يوم، لعام 2020. أما في مجموعة البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي فقد تم رفع تقديرات الطلب بحوالي (0.05) مليون برميل/يوم، مقارنة

بتقديرات شهر أغسطس السابق. مع إشارة بيانات الصين لتحسن في الطلب على الوقود لأغراض صناعية. ويوضح الجدول (4) توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2020، حسب تقديرات شهر سبتمبر من نفس العام.

جدول (4): توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2020 حسب تقديرات شهر سبتمبر نفس العام، وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2019 (مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
التغير عن عام 2019 (%)	التوقع لعام 2020	
-9.54	23.25	القارة الأمريكية
-8.86	19.01	منها: الولايات المتحدة
-11.45	12.62	القارة الأوروبية
-9.71	7.03	آسيا الباسيفيكية
-10.14	42.90	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
-5.79	12.53	الصين
-16.53	4.04	الهند
-8.42	8.26	آسيا الأخرى
-9.11	5.99	أمريكا اللاتينية
-8.00	7.54	الشرق الأوسط
-8.32	4.08	أفريقيا
-11.96	4.94	دول الاتحاد السوفيتي السابق
-10.54	3.23	منها: روسيا
-14.53	1.71	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
-8.90	47.39	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
-9.49	90.29	العالم
-9.49	90.23	تقدير الشهر السابق
0.00	0.06	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, October, 2020.

4.2 العرض العالمي من النفط

أشارت تقديرات إنتاج السوائل، لمجموعة البلدان غير الأعضاء في أوبك، لعام 2020، إلى ارتفاع هذه التقديرات بنحو (0.31) مليون برميل/يوم، حسب البيانات التقديرية لشهر سبتمبر. ويعود ذلك إلى تحسّن هذا الإنتاج في حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر يوليو الماضي، بحوالي (0.8) مليون برميل/يوم، على أساس شهري. ويصل مستوى هذا الإنتاج إلى (62.79) مليون برميل/يوم. وقد تعرّض عرض السوائل، في الربع الثاني من عام 2020، إلى الانخفاض بحوالي (5.7) مليون برميل/يوم، على أساس ربع سنوي، وذلك بسبب انتعاش انتشار الفيروس. في حين انخفض الطلب العالمي على النفط بحوالي (10.1) مليون برميل/يوم. كما أن عدد الحفّارات النفطية في الولايات المتحدة ارتفع بحوالي (4)، ليصل العدد إلى (193) في الأسبوع المنتهي في 9 أكتوبر 2020. كما ساهمت الأعاصير على إنتاج خليج المكسيك الأمريكي. مع توقع أكبر انخفاض في العرض النفطي في حالة روسيا، لعام 2020، وكذلك الولايات المتحدة، وكندا، وكازاخستان، وكولومبيا، وماليزيا، وأذربيجان. مع توقع نمو العرض في النرويج، والبرازيل، والصين، وغيانا، وأستراليا. ويوضح الجدول (5) توقعات إنتاج السوائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك لعام 2020، حسب تقديرات شهر سبتمبر من نفس العام.

جدول (5): تقديرات الإنتاج السائل، سبتمبر 2020
بالمقارنة مع عام 2019 (مليون برميل/ يوم)

التغير عن 2019	توقع عام 2020	الأقاليم
-1.01	24.77	الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
-0.65	17.77	الدول الأمريكية:
0.25	3.96	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.03	0.56	الدول الأوروبية
-0.72	29.28	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.07	4.12	الصين
-0.03	0.80	الهند
-0.19	2.52	آسيا الأخرى
0.13	6.19	أمريكا اللاتينية
-0.06	3.13	الشرق الأوسط
-0.08	1.45	أفريقيا
-1.29	13.22	دول الاتحاد السوفيتي السابق:
-1.09	10.35	منها: روسيا
-0.01	0.45	الدول الأخرى
-1.46	31.44	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
-2.18	60.72	مجموع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
-0.19	2.07	عوائد التكرير
-2.37	62.79	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Report, October, 2020

5.2 التجارة النفطية، والمخزون النفطي

اتجهت الواردات الأمريكية من النفط الخام، خل شهر سبتمبر 2020، للانخفاض، لتصل إلى حوالي (5.2) مليون برميل/ يوم، وهو المستوى الأقل منذ عام 1992. مع تحسن الصادرات النفطية الأمريكية لتصل إلى حوالي (3.0) مليون برميل/ يوم، لنفس الشهر، بعد انخفاضها شهر أغسطس السابق. مع انتعاش في الواردات النفطية اليابانية، خلال شهر أغسطس 2020، لتصل إلى (2.4) مليون برميل/ يوم، بالمتوسط، مقارنة مع (1.9) مليون برميل/ يوم مقارنة مع شهر يونيو من نفس العام. مع انخفاض الواردات النفطية الصينية لتصل، خلال شهر أغسطس 2020،

إلى حوالي (11.2) مليون برميل/ يوم. وذلك بعدها شهدت هذه الواردات إلى تحسّن ملحوظ شهري يونيو، ويوليو من نفس العام. أما الواردات النفطية الهندية فقد ارتفعت، في أغسطس لتصل إلى (3.6) مليون برميل/ يوم.

وفي حالة المخزون النفطي، فقد أوضحت إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاض المخزون التجاري، على أساس شهري، بحوالي (20.7) مليون برميل، ليصل المخزون إلى (3,204) مليون برميل. ويعتبر هذا المستوى أكبر من المستوى المناظر في العام السابق بحوالي (226.8) مليون برميل. وانخفضت عدد أيام التغطية، في حالة دول المنظمة، بحوالي (1.3) يوم، في أغسطس، لتصل إلى (71.9) يوم. ويعتبر هذا العدد أعلى من نظيره في العام السابق بحوالي (9.6) يوم. أما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انخفض المخزون النفطي التجاري، على أساس شهري، في سبتمبر 2020، بحوالي (9.1) مليون برميل، وليصل إلى (1,4191.1) مليون برميل. والذي يعتبر أعلى من نظيره في العام السابق بحوالي (115.1) مليون برميل.

6.2 تطور عدد الحفّارات النفطية

انخفض، على أساس عالمي، عدد الحفّارات، في شهر سبتمبر 2020، بحوالي (-31) حفّارة، منها (-14) حفّارة في منظمة أوبك، و(-17) حفّارة في البلدان غير الأعضاء في أوبك. وكان أكبر انخفاض في العدد، ضمن بلدان أوبك في حالة الجزائر (-8)، ثم ليبيا والجزائر (-4 لكل منهما)، والكويت (-2)، والعراق (-1). مع ارتفاع عدد الحفّارات في حالات نيجيريا والإمارات (+2 لكل منهما)، وأنغولا (+1). أما في حالة البلدان غير الأعضاء في أوبك فكان أكبر عدد في الولايات المتحدة وكندا (+7 لكل منهما)، والنرويج (+5).

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

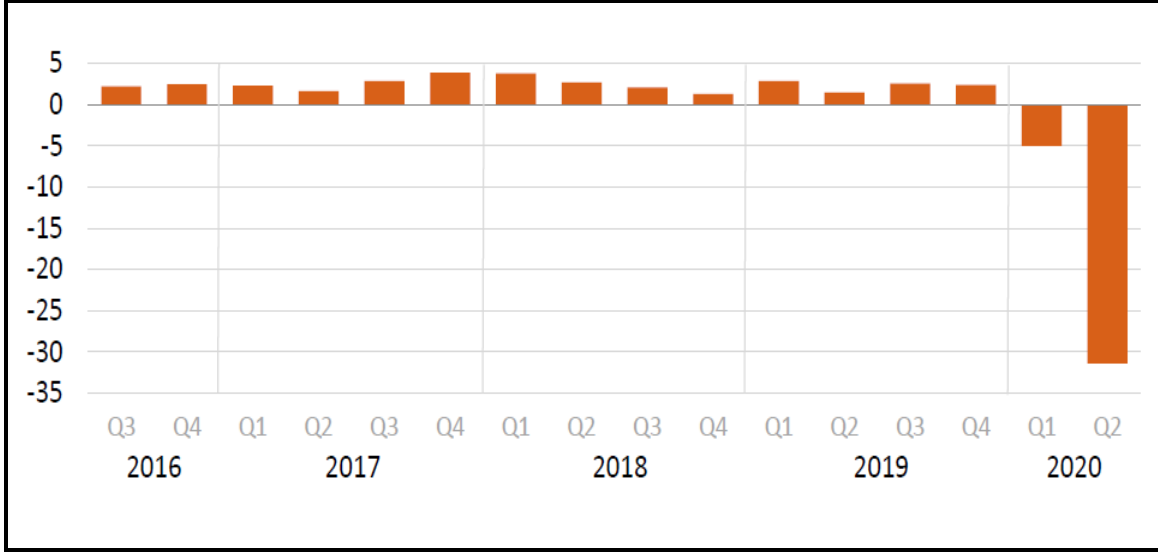
1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

انخفض، حسب إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2020، بنحو (31.4%)، وذلك وفقاً للتقدير "الثالث" للناتج (سبقة تقديرين: المتقدم، والثاني، تم عرضهما في تقرير مكتب وزير المالية لشهري يوليو وأغسطس السابقين). علماً بأن هذا المعدل انخفض، خلال الربع الأول من عام 2020، بنحو (-5%).

ويعكس انخفاض معدل النمو الحقيقي، على أساس سنوي، انخفاض مساهمة الصادرات (-64.4%)، والاستهلاك الخاص (-31.4%)، والاستثمار الخاص المحلي الإجمالي (-46.6%)، والإنفاق العام على مستوى الولاية والمحليات (-5.4%). مع ارتفاع مساهمة الإنفاق العام الفيدرالي (+2.5%)، وانخفاض الواردات (-54.1%).

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي)، فقد انخفض، خلال الربع الثاني من عام 2020، حسب التقدير "الثالث"، وعلى أساس سنوي، بمعدل (-32.8%)، أو ما يعادل (2.04) تريليون دولار، لتصل قيمة الناتج إلى (19.52) تريليون دولار. علماً بأن الانخفاض، خلال الربع الأول من العام، كان حوالي بمعدل (-3.4%)، أو ما يعادل (186.4) مليار دولار. ويوضح الشكل (11) تطور معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنة، خلال الأربع سنوات الماضية المنتهية في الربع الثاني من عام 2020.

شكل (11): التغيّر النسبي في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
على أساس ربع سنة للفترة 2016 – 2020 (%)



المصدر: US, BEA.

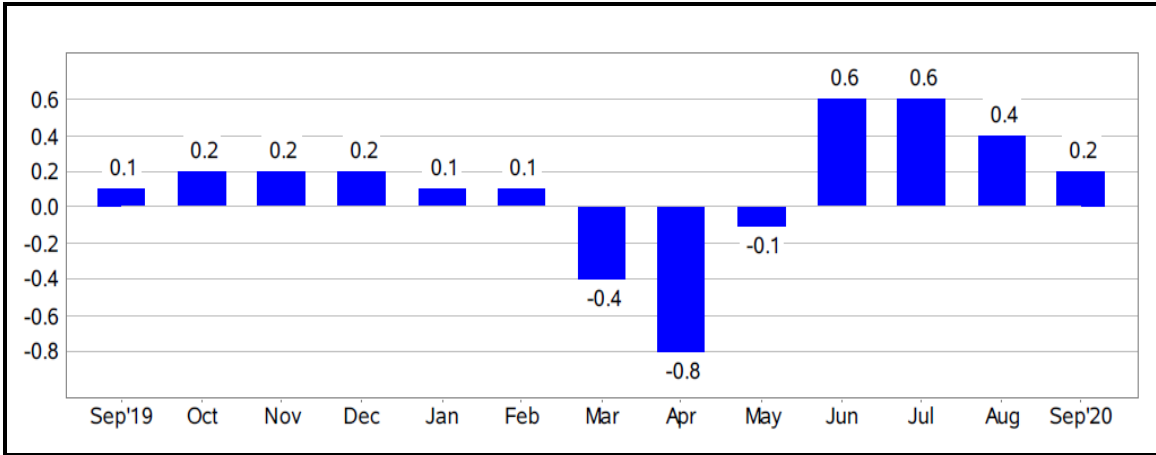
2.1.3 معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم المعدّل موسمياً في المناطق الحضرية، خلال شهر سبتمبر 2020، بنحو (0.2%) . وذلك بالمقارنة مع ارتفاع قدره (0.4%) في شهر أغسطس السابق. أما على أساس سنوي (سبتمبر 2019 / 2020) فقد ارتفع بنحو (1.4%) قبل التعديل الموسمي.

وتركّز أكبر ارتفاع، على أساس شهري، في مجموعة "السيارات المستعملة والشاحنات" (+6.7%)، ثم "منافع خدمات الغاز" (+4.2%)، وثالثاً "خدمات الطاقة" (+1.6%). أما على أساس سنوي فكان أكبر ارتفاع في حالة "السيارات المستعملة والشاحنات"، أيضاً (+10.3%)، و"خدمات الرعاية الصحية" (+4.9%)، و"الأغذية المنزلية" (+3.9%). مع أكبر انخفاض في معدل التضخم شهرياً في حالة "زيت الطاقة" (-5.3%)، و"خدمات النقل" (-0.9%)، و"الملابس" (-0.5%). أما في حالة التضخم السنوي فتركّز أكبر انخفاض في "زيت الطاقة" (-27.2%)، و"سلع الطاقة" (-15.5%)، و"الملابس" (-6.0%). ويوضح الشكل (12) التغيّر النسبي في الرقم

القياسي لأسعار المستهلكين (معدل التضخم) شهرياً بالمناطق الحضرية لفترة العام الماضي المنتهي في سبتمبر 2020.

شكل (12): معدل التضخم بالمناطق الحضرية، المعدل موسمياً، شهرياً
للفترة سبتمبر 2019 – سبتمبر 2020 (%)



المصدر: US, BLS.

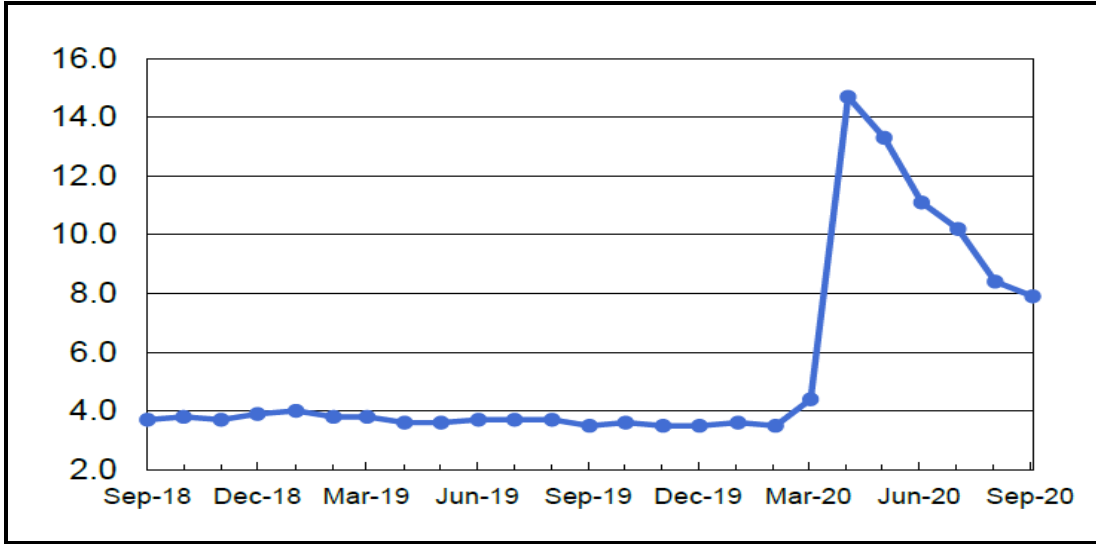
3.1.3 معدل البطالة

وفقاً لمكتب إحصاءات العمل، 2 أكتوبر 2020، ارتفع عدد العاملين في القطاع الحضري، خلال شهر سبتمبر من العام الحالي بنحو (661) ألف، مع انخفاض معدل البطالة ليصل إلى (7.9%)، مع انخفاض عدد العاطلين بنحو (1) مليون ليصل إلى (12.6) مليون. ويعكس هذا التطور الإيجابي استمرار عودة الأنشطة الاقتصادية لممارسة أعمالها الطبيعية تدريجياً. وتركزت أكبر مكاسب التشغيل خلال شهر سبتمبر في أنشطة تمضية أوقات الفراغ والضيافة، وتجارة التجزئة، والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية، وخدمات الأعمال والخدمات المهنية. مع انخفاض عدد العاملين الحكوميين خلال الشهر المذكور، خاصة على مستوى الولاية والمحليات في مجال أنشطة التعليم الحكومي.

وتركّز أكبر معدل للبطالة، خلال سبتمبر 2020، في فئة المراهقين (15.9%)، والسود (12.1%)، والإسبانيين (10.3%)، والأسويين (8.9%)، والبالغين من الإناث (7.7%)، والبالغين من الذكور (7.4%)، وأخيراً البيض (7%). أما فيما يتعلق بأعداد العاطلين حسب فترة التعطّل فكان أكبر عدد في حالة فترة أقل من (5) أسبوع (حوالي 1.86 مليون)، ثم فترة (5 - 14) أسبوع (حوالي 1.77 مليون)، ثم فترة (27) أسبوع (حوالي 1.31 مليون)، وأخيراً فترة (15 - 26) أسبوع (حوالي 806 ألف). ويوضح الشكل (13) معدل البطالة، المعدّل موسمياً، لفترة السنتين المنتهية في سبتمبر 2020.

شكل (13): معدل البطالة، المعدّل موسمياً،

خلال الفترة سبتمبر 2018 - سبتمبر 2020 (%)



المصدر: US, BLS.

2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 الحساب الجاري

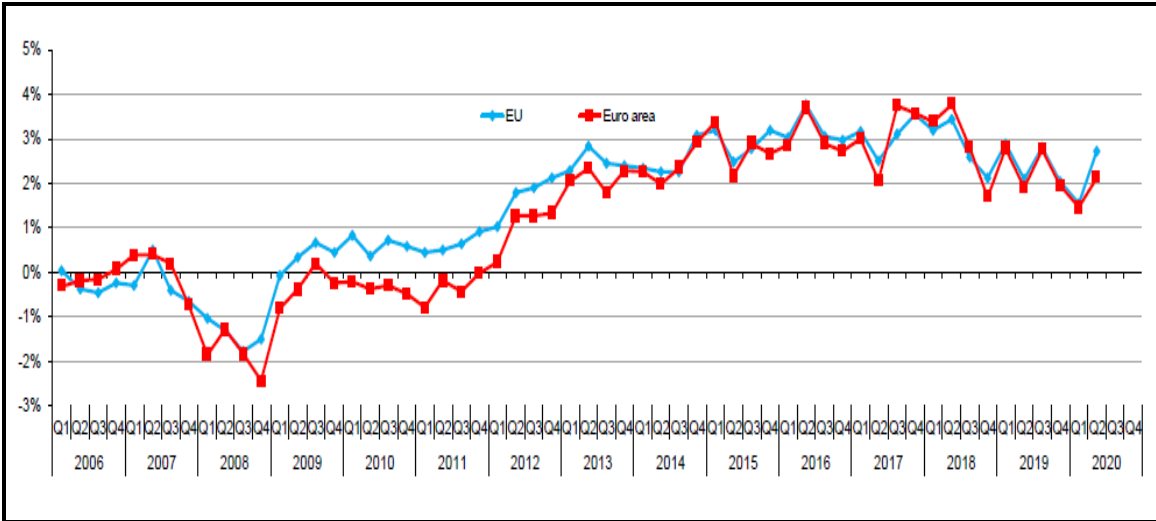
وفقاً لإحصاءات مكتب الإحصاء الأوروبي، سجّل الحساب الجاري للمجموعة الأوروبية، خلال الربع الثاني من عام 2020، فائضاً قدره (82.9) مليار يورو (حوالي 2.7% من الناتج المحلي

الإجمالي)، وبارتفاع عن الفائض المحقق في الربع الأول، والبالغ (52.9) مليار يورو (حوالي 1.5% من الناتج).

أما على مستوى الحسابات الفرعية للحساب الجاري، فقد حقق حساب "السلع" في الربع الثاني 2020 انخفاضاً في الفائض ليلبغ (48.9) مليار يورو مقارنة مع (83.5) مليار يورو في الربع الأول. أما عجز الحساب "الخدمي" فقد تحوّل إلى فائض، في الربع الثاني وقدره (+24.8) مليار يورو بعد أن كان عجزاً بقيمة (-5.8) مليار يورو. ونفس الاتجاه في الحساب "الأولي" الذي حقق فائضاً يبلغ (+248) مليار يورو بعد عجز بالربع الأول يبلغ (-10.1) مليار يورو. أما عجز الحساب "الثانوي" فقد ارتفع ليلبغ (-15.5) مليار يورو في الربع الثاني مقارنة مع (-14.7) مليار يورو في الربع الأول. ويوضح الشكل (14) تطور رصيد الحساب الجاري في كل من منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية، والمعدّل موسميّاً، على أساس ربع سنوي، للفترة 2006-2020.

شكل (14): رصيد الحساب الجاري في منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية

المعدّل موسميّاً، على أساس ربع سنة، للفترة 2006 - 2020 (%)



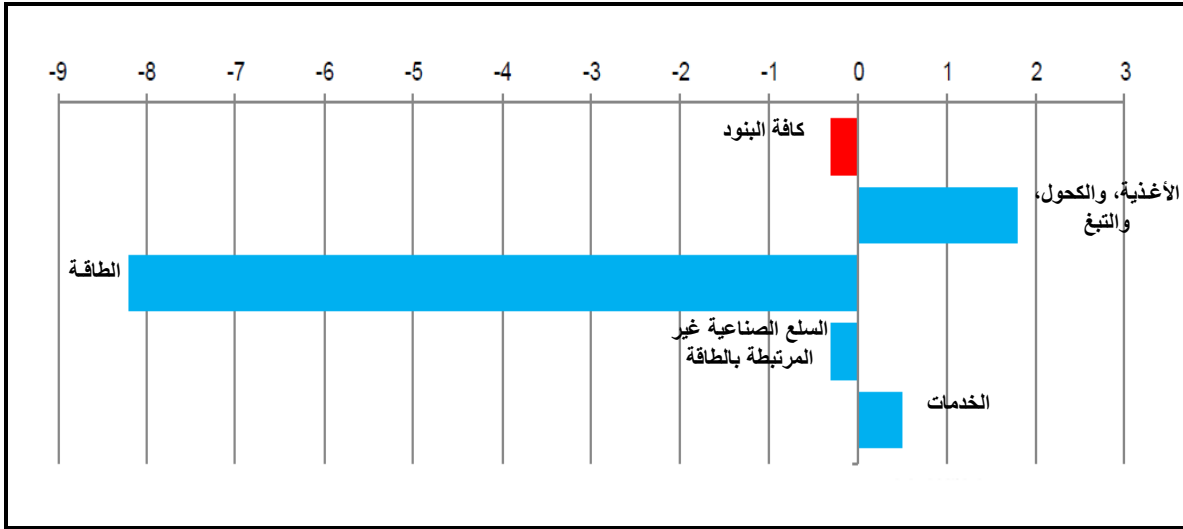
المصدر: EU, Eurostat.

2.2.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي أن يكون معدل التضخم قد وصل خلال شهر سبتمبر 2020 إلى (-0.3%)، على أساس سنوي، في منطقة اليورو. مقارنة مع (-0.2%) خلال شهر أغسطس

السابق. وتحقق أكبر معدل، ضمن مكونات المعدل الإجمالي، في حالة الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ (+1.8%)، مقارنة مع معدل (+1.7%) في شهر أغسطس السابق. يليه معدل تضخم الخدمات (+0.5% و 0.7%)، تبعاً. ثم السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (-0.3% و -0.1%)، تبعاً، والطاقة (-8.2% و 7.8%)، تبعاً. ويوضح الشكل (15) معدل التضخم السنوي الإجمالي ولأهم المكونات.

شكل (15): المعدل السنوي للتضخم، في منطقة اليورو،
سبتمبر 2020 (%)



المصدر: .EU, Eurostat